

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثانية والسبعون

الجلسة العامة ٥٨

الثلاثاء، ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد لايتشاك (سلوفاكيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ٣٩ من جدول الأعمال (تابع)

الحالة في أفغانستان

تقارير الأمين العام (A/72/312 و A/72/392)

مشروع القرار (A/72/L.8)

ولا شك أن الحالة الأمنية في أفغانستان تشكل أكبر تهديد للحفاظ على الاستقرار في البلد. وترى ملديف أن حكومة أفغانستان ما تزال بحاجة إلى المزيد من الدعم من جانب الأمم المتحدة والدول الأعضاء وجميع الجهات المعنية لأجل تحسين الحالة الأمنية في البلد. ونشيد بالحكومة الأفغانية على مثابرتها وصمودها في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. ونعرب في ذلك السياق أيضا عن تأييدنا لعملية سلام يقودها ويتولى زمامها الأفغان بالتعاون مع الشركاء الإقليميين للبلد. ولن يكون تحقيق السلام والاستقرار الدائمين ممكنا إلا بإشراك جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، وتمكين الأفغان من قيادة المناقشات التي ستقرر مستقبلهم.

لقد قطعت أفغانستان أشواطاً ملحوظة خلال السنوات القليلة الماضية صوب تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، فضلاً عن تحقيق رفاه شعبها، خاصة النساء والفتيات. ويدل انتخاب أفغانستان عضواً في مجلس حقوق الإنسان للمرة الأولى على الثقة التي أولاها المجتمع الدولي لالتزامها، علاوة على كونه اعترافاً بالتقدم الذي أحرزه البلد فيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان.

السيد ناصر (ملديف) (تكلم بالإنكليزية): ما تزال ملديف تشعر بالارتياح إلى عزم شعب أفغانستان والتزامه المستمر بتحقيق السلام والاستقرار في بلده. ونتشاطر معه رؤيته الرامية إلى بناء أمة سلمية خالية من الإرهاب والتطرف. وإن في استقرار أفغانستان ما يعود بالفائدة على رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي والمنطقة بأسرها، بل إن في سلمية أفغانستان ما يحقق مصلحة شعب ذلك البلد وتمكينه من بناء وطن أكثر قوة ورخاء. وستواصل ملديف تأييدها المستمر للشعب الأفغاني، وستقدم له كل ما يحتاجه من دعم، ونؤكد له أن بإمكانه التعويل علينا.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506, (verbatimrecords@un.org)، وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1739285 (A)



كما نؤكد في مناقشاتنا، لا يزال تحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان يواجه تحديات ضخمة. ويشكل التمرد في أفغانستان عاملاً يزعزع الاستقرار بشدة ولم يجلب إلا المعاناة على مدار عقود. ولا تزال هناك أخطار تتهدد الأمن والحكم والتنمية. والشعب الأفغاني يستحق ما هو أفضل من ذلك.

وقد أحرزت حكومة أفغانستان تقدماً كبيراً في سعيها إلى التغلب على تركة النزاع الذي دام أكثر من ٤٠ عاماً. فأفغانستان تتمتع الآن بحكم ديمقراطي، وحقت بفضل المساعدة الدولية تحسينات اجتماعية هائلة، بما في ذلك إلحاق ٦,٤ مليون طفل بالتعليم. وستواصل المملكة المتحدة العمل عن كثب مع حكومة أفغانستان لتحقيق مستقبل يسوده الاستقرار والأمن. وستواصل تخصيص أموال للتنمية لضمان مستقبل الشعب الأفغاني، حيث نجحنا في توفير تمويل أكيد بقيمة تصل إلى بليون دولار حتى عام ٢٠٢٠. ونعمل أيضاً على تعزيز الأمن المستدام من خلال زيادة عدد المستشارين العسكريين البريطانيين في أفغانستان.

ومع ذلك، وعلى الرغم من هذا التقدم، لا يزال يتعين القيام بقدر كبير من العمل. فليس هناك حل عسكري صرف للنزاع في أفغانستان. والسبيل الوحيد لإنهاء العنف الذي يؤثر على حياة الشعب الأفغاني على أساس يومي هو عملية سلام ذات مصداقية. ويمثل مشروع قرار اليوم إعادة تأكيد هامة لاستمرار التزام كل من المملكة المتحدة والمجتمع الدولي بالاستقرار في أفغانستان.

ونود أن نتقدم بالشكر إلى الرئيس على عمله الدؤوب للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع القرار هذا، الذي يمثل الأساس للدعم الدولي بشأن هذه المسائل الهامة. كما نشي على جميع الوفود التي عملت بجد وأظهرت مرونة لضمان أن يجسد قرار اليوم توافق الآراء الدولي واحتياجات أفغانستان. ونحن فخورون بمشاركة في تقديم هذه الوثيقة الهامة، التي تبرز الحاجة إلى أن يقدم جميع أعضاء الجمعية الدعم الكامل للجهود التي تبذلها أفغانستان من أجل إطلاق عملية سلام يقودها ويتولى زمامها الأفغان.

ونحن على اعتقاد راسخ بأن للمشاركة الدولية في تعزيز حقوق الإنسان أثراً إيجابياً مباشراً على التقدم المحرز في مسائل حقوق الإنسان الرئيسية على الصعيد الوطني. ونهني أفغانستان على ذلك الإنجاز الهام، ونتمنى لها كل النجاح في عضويتها في مجلس حقوق الإنسان لفترة تمتد إلى ثلاث سنوات.

وترحب ملديف أيضاً بإطار السلام والتنمية الوطنية الأفغانية الذي يحدد سياستها الاستراتيجية على مدى السنوات الخمس القادمة نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي. فقد وضعت تلك السياسة العامة آخذة في الاعتبار مصلحة الشعب الأفغاني بهدف تحريره من براثن الفقر وتحسين رفاهه.

ويسرنا تحديداً تركيزه الخاص على تمكين المرأة وضمان مشاركتها الفعالة في صون الأمن والاستقرار وفي عموم التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد.

ونعتقد أن تعزيز التكامل الاقتصادي والتعاون مع الشركاء الإقليميين، بما في ذلك رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، أمر ذو أهمية قصوى لتنمية أفغانستان وضمان سلامة وأمن شعبها. ولكي يحدث ذلك، فالالتزام الثابت لجميع الشركاء الإقليميين أمر أساسي. وفي هذا الصدد، تنوه ملديف بالخطوات الهامة التي اتخذتها أفغانستان حتى الآن لزيادة التعاون الإقليمي.

إن أفغانستان بلد جميل ذو ثقافة وتاريخ غنيين. وينبغي ألا نسمح لذلك البلد بأن ينطبع بطابع الحرب وعدم الاستقرار. ويصب تمتع أفغانستان بالأمن والسلام والازدهار تماماً في مصلحة جميع جيرانها والعالم بأسره. ويجب علينا أن نعزز جهودنا لدعم أفغانستان نحو تحقيق تلك الغاية.

السيد هيكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر أفغانستان والرئيس التنفيذي عبد الله على مخاطبة الجمعية العامة بالأمس (انظر A/72/PV.56)، وكذلك ألمانيا على قيادة الجهود المبذولة بشأن مشروع القرار الهام المعروض علينا (A/72/L.8).

الدولي لأفغانستان أمر ضروري ولكنه غير كاف لتحقيق هدفنا المشترك. ويتطلب الاستقرار أيضاً عملية سياسية مع حركة طالبان. وتشاطر حكومة الوحدة الوطنية والمجتمع الدولي هذا التقييم. ويتمثل أحد التحديات في إيجاد الشكل والتوقيت المناسبين للانخراط في هذه العملية.

وقد أسهمت النرويج وستواصل الإسهام في الجهود الرامية إلى جمع مختلف الأطراف معاً بغية التوصل إلى حل سياسي. وترحب النرويج بالاستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة في أفغانستان، والتي تشير إلى استمرار وجود الولايات المتحدة في أفغانستان على الجبهتين الدبلوماسية والعسكرية. ونرحب بالنهج الإقليمي وبلاستعداد للتوصل إلى تسوية سياسية للنزاع.

والنرويج على استعداد للاضطلاع بدورها. وستبقى أفغانستان أحد أكبر المستفيدين من المعونة الإنمائية النرويجية. وتبلغ المعونة السنوية التي نقدمها لأفغانستان حوالي ٧٠٠ مليون كرونر نرويجي، أي ما يعادل قرابة ٨٠ مليون دولار. ومن خلال بعثة الدعم الوطني بقيادة منظمة حلف شمال الأطلسي، تُدرّب القوات الخاصة النرويجية وتدعم وحدة الشرطة الخاصة الأفغانية للاستجابة للأزمات في كابل.

إن الانتخابات مهمة لشرعية الديمقراطية في أفغانستان. وخطط لإجراء الانتخابات البرلمانية وانتخابات المقاطعات والمجالس المحلية في عام ٢٠١٨ والانتخابات الرئاسية في ٢٠١٩ هي موضع ترحيب. ولا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به لتسجيل الناخبين وإجراء الاستعدادات العملية. ويجب أن تكون المفوضية المستقلة للانتخابات في أفغانستان قادرة على التحضير لإجراء انتخابات شرعية والإشراف عليها. وللأمم المتحدة أيضاً دور حاسم عليها القيام به. وليس هناك وقت لنضيعه. وتشجع النرويج الحكومة الأفغانية على مواصلة جهودها الرامية إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة وفي حينها، وذلك بدعم دولي.

وهذا هو الحل الواقعي الوحيد للنزاع. وكما قال الرئيس غني، فإن على حركة طالبان الاختيار بين السلام والحرب. ويجب أن تختار المساعدة في إعادة بناء أفغانستان. وندعو أعضاء الجمعية والمجتمع الدولي إلى دعم حكومة أفغانستان في هذا الجهد، بما في ذلك خلال الاجتماع المقبل لعملية كابل بشأن التعاون في مجال السلام والأمن في كانون الثاني/يناير. ومن مصلحتنا جميعاً أن نعمل معاً، تحت قيادة حكومة أفغانستان، لدعم نجاحها.

ويسلم مشروع قرار اليوم بضرورة أن نواصل جميعاً دعم أفغانستان حتى تتمكن من تحقيق الاعتماد على الذات. ولا تزال المملكة المتحدة ملتزمة التزاماً كاملاً بالعمل مع أفغانستان والمجتمع الدولي من أجل التحقيق الجماعي لذلك الهدف وضمان تمتع أفغانستان بالازدهار والسلام والديمقراطية.

السيد هالفورسن (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): إن المشاركة الدولية في أفغانستان هي جهد طويل الأجل لدعم الأمن والتنمية الاقتصادية. وهدفنا المشترك هو تحقيق الاستقرار في البلد والحيلولة دون تحوله إلى ملاذ للإرهاب. لقد أحرزت أفغانستان تقدماً، لكن هذا التقدم لا يزال غير مؤكد.

وحكومة الوحدة الوطنية هي أفضل أمل لتأمين الاستقرار الطويل الأجل في أفغانستان. وتمثل الحكومة وتقديم الخدمات ومكافحة الفساد تحديات رئيسية. وتشمل التحديات الإضافية زراعة الخشخاش وتهريب الأفيون من المناطق التي تسيطر عليها حركة طالبان وغيرها من المناطق. ويقدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مساهمة هامة في مكافحة المخدرات.

والحالة الأمنية في أفغانستان مخوفة بالمخاطر، ولا تزال المساعدة الدولية العسكرية والمدنية أساسية. وتسيطر حركة طالبان على أجزاء كبيرة من أراضي أفغانستان وتحاول إحراز مزيد من التقدم. وترزح قوات الأمن الأفغانية تحت ضغط شديد ولا تستطيع بسط السيطرة الكاملة على كل أفغانستان. وهناك اتفاق واسع النطاق على أن استمرار الدعم العسكري والمدني

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند.

تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/72/L.8، بصيغته المنقحة شفويًا، والمعنون "الحالة في أفغانستان". وأعطي الكلمة لممثلة الأمانة العامة.

السيدة دي ميراندا (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/72/L.8، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة، أصبحت البلدان التالية أيضاً من مقدمي مشروع القرار: أذربيجان، أرمينيا، إستونيا، ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، أندورا، إندونيسيا، أوكرانيا، آيسلندا، باكستان، بلغاريا، البوسنة والهرسك، تركمانستان، تركيا، الجبل الأسود، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، سان مارينو، سلوفاكيا، السودان، طاجيكستان، فنلندا، قبرص، قيرغيزستان، كرواتيا، لاتفيا، ليتوانيا، ليختنشتاين، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، النرويج، النمسا، الولايات المتحدة الأمريكية، واليونان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/72/L.8، بصيغته المنقحة شفويًا؟

اعتمد مشروع القرار A/72/L.8، بصيغته المنقحة شفويًا (القرار ١٠/٧٢).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٣٩ من جدول الأعمال؟ تقرر ذلك.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.